قضايا سياسية

اسم المقال: مراجعة مقال: (مراجعة مقارنة لتقارير التدفقات غير المشروعة وفق مقترب تحليل المضمون)
اسم الكاتب: م.م. رفيف اياد حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7597
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مراجعة مقال

مراجعة مقارنة لتقارير التدفقات غير المشروعة وفق مقترب تحليل المضمون▽

A comparative review of reports of illicit flows according to the content analysis approach

1. التقرير الاول: التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتجارة في 135 دولة نامية: 2008-2017.
2. التقرير الثاني: التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامية: 2004-2013.

1. First Report: Trade-Related Illicit Financial Flows in 135 Developing Countries: 2008-2017.
2. Second Report: Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013.

المنشور في:

1. Global Financial Integrity**, Creative Commons Attribution License, Report, March 2020, at: http://creativecommons.org .
2. Dev Kar and Joseph Spanjers, Global Financial Integrity, Creative Commons Attribution License, Report, December 2015, at: http://creativecommons.org .

مراجعة : م.م. رفيف اياد حسن*

Assistant Teacher Rafeef Ayad Hasan

الملخص:

تناول هذه التقارير أحدث البيانات التجارية الحكومية الرسمية المقدمة إلى الأمم المتحدة لتقدير حجم التلاعب في الفواتير التجارية، وهما أكبر تقارير التجارة غير المشروعة التي يمكن قياس التدفقات المالية بين الدول النامية والدول المتقدمة. ومما يُحسب للتقارير المراد مراجعتها، أنها أدرجت تعهداً في

▽ تاريخ التقديم : 2024/4/2 تاريخ القبول: 2024/5/19 تاريخ النشر: 2024/6/30

** منظمة النزاهة المالية العالمية (GFI) هي مؤسسة فكرية مقرها واشنطن العاصمة، تركز على إنتاج تحليلات عالية الجودة للتدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالتجارة، وتقديم المشورة للحكومات بشأن حلول السياسات الفعالة وتعزيز تدابير الشفافية العملية في النظام المالي الدولي كوسيلة لتحقيق التنمية العالمية والأمن. تقرير النزاهة المالية العالمية، رخصة المشاع الإبداعي، مارس 2020.

* كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، rafif.ayad@nahrainuniv.edu.iq .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كل أجندة عمل تصدرها تتمثل بـ "الحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة". فإن الخطوات المتخذة "للحد من التدفقات المالية غير المشروعة ستكون جزءً لا يتجزأ من جهودنا" لبناء اقتصادات قوية.

إذ يحدث التضليل التجاري عندما يقوم المستوردون والمصدرون عن عمد بتزييف الأسعار المذكورة في فواتير السلع التي يستوردونها أو يصدرونها كوسيلة لنقل القيمة بشكل غير مشروع عبر الحدود الدولية، والتهرب من الضرائب و/أو الرسوم الجمركية، وغسل عائدات النشاط الإجرامي، والتحايل على ضوابط العملة، وإخفاء الأرباح في الخارج.

من المهم ملاحظة أن مصطلح "التدفقات المالية غير المشروعة" (IFFs) يميل إلى تضمين العديد من أنواع الأنشطة، مثل التلاعب في الفواتير التجارية، والتهرب الضريبي، وما إلى ذلك، فإن هذا التقرير يركز فقط على التلاعب في الفواتير التجارية، أو التجارة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، ولا يتناول جميع أشكال IFFs.

أولاً: الاطار المنهجي للتحليل:

يرتبط تطبيق مقترب تحليل المضمون وفق البحوث المقارنة بوصف النص أو النصوص المدروسة كمياً ويستلزم في هذا المقترب استخدام لغة الأرقام وذلك عن طريق رصد تكرارات الفئات المختلفة لوصف النصوص المدروسة، وسيكون التحليل محصوراً في إطار النصوص محل الاهتمام والدراسة، دون تجاوز للنص المدروس أثناء عملية التحليل المبدئي للظاهرة المدروسة، لكننا سنعتمد مراجع اخرى داعمة لأغراض الوصول الى استنتاجات اكثر واقعية.

تعتمد هذه التقارير على الدول المدرجة في نظام تصنيف صندوق النقد الدولي، الذي يتكون من 148 دولة نامية و36 اقتصاداً متقدماً، ومع ذلك، فإن 13 دولة من الدول النامية لم تقدم بيانات تجارية كافية إلى الأمم المتحدة لإدراجها في هذا التقارير.

ومن أجل تحديد واردات/صادرات الدولة التي ربما تم إصدار فواتيرها بشكل خاطئ، تجري التقارير تحليلاً لفجوة القيمة من خلال فحص البيانات المقدمة من الحكومات كل عام إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtrade وتطبيق سلسلة من المرشحات لضمان عمليات تداول كبيرة، وتستخدم التقارير بعد ذلك تحليل الدولة الشريكة لمقارنة الاختلافات بين أي مجموعة من البلدين من أجل تحديد فجوات القيمة أو عدم التطابق في البيانات المبلغ عنها، فعلى سبيل المثال، إذا أبلغت الإكوادور عن تصدير موز بقيمة 20 مليون دولار أمريكي إلى الولايات المتحدة في عام 2016، لكن الولايات المتحدة أبلغت

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عن استيراد موز بقيمة 15 مليون دولار أمريكي فقط من الإكوادور في ذلك العام، فإن هذا من شأنه أن يعكس عدم تطابق، أو فجوة في القيمة، بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي، في التجارة المبلغ عنها لهذا المنتج بين الشريكين لتلك السنة، على الرغم من أن البيانات المتاحة ليست مثالية والأرقام الحكومية ليست دقيقة، فإن تقديرات فجوة القيمة الناتجة هي نتيجة لتحليل دقيق وتوفر رؤية مرتبة لتحدي التلاعب في الفواتير التجارية لكل بلد، مما يعكس درجات التلاعب في الفواتير التجارية التي تحدث بين أي بلدين.

ثانياً: الاطار العام للتحليل:

1. توصيف التدفقات المالية غير المشروعة

توصف التقارير التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) بانها تحركات غير قانونية للأموال أو رؤوس الأموال من بلد إلى آخر. وتصنف التقارير التدفقات غير المشروعة على أنها أموال يتم الحصول عليها و/أو تحويلها و/أو استخدامها بشكل غير قانوني عبر الحدود الدولية، وتشمل المصادر الرئيسة للتدفقات غير المشروعة: الفساد الكبير، والتهرب الضريبي التجاري، والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وتتضمن التدفقات المالية غير المشروعة على ما يلي:

أ- عصابات مخدرات تستخدم تقنيات غسيل الأموال القائمة على التجارة لاستخدام العائدات غير القانونية من مبيعات المخدرات لشراء سيارات مستعملة، والتي سيتم تصديرها إلى بلد مصدر المخدرات وبيعها.

ب-المستورد الذي يستخدم الفواتير التجارية الخاطئة للتهرب من الرسوم الجمركية، أو ضريبة القيمة المضافة، أو ضرائب الدخل.

ج- موظف عام فاسد يستخدم شركة وهمية مجهولة لنقل أصول الدولة المسروقة إلى حساب مصرفي في الولايات المتحدة.

د- قيام فرد ثري أو شركة متعددة الجنسيات بإخفاء الدخل أو الثروة الخاضعة للضريبة عن السلطات الضريبية الوطنية في المراكز الخارجية أو الملاذات الضريبية – والتي يشار إليها غالباً باسم "السلطات القضائية السرية".

هـ- أحد المتاجرين بالبشر يقوم بتهريب الأموال النقدية عبر الحدود. أو قيام فرد بإرسال أموال لتمويل أنشطة إرهابية في جزء آخر من العالم.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن المنطقي أن كل دولار يغادر دولة ما لابد أن ينتهي به الأمر في دولة أخرى، وفي كثير من الأحيان، يعني هذا أن التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية تنتهي في نهاية المطاف إلى بنوك في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فضلاً عن الملاذات الضريبية مثل سويسرا، أو جزر فيرجن البريطانية، أو سنغافورة، وهذا لا يحدث بالصدفة، وتعمل العديد من البلدان ومؤسساتها بنشاط على تسهيل تدفق كميات هائلة من الأموال من البلدان النامية إلى الداخل وجني أرباح هائلة منها.

2. منهجية التقارير لتحليل التدفقات غير المشروعة

من أجل تقدير حجم التجارة المحتملة بين البلدين والتي ربما تم إصدار فواتيرها بشكل خاطئ، تجري التقارير تحليلاً لفجوة القيمة لمجموعات متعددة من بيانات التجارة الثنائية، وتستخدم التقرير قاعدة بيانات الأمم المتحدة (UN Comtrade)، والتي تقوم كل عام بجمع البيانات التي أبلغت عنها غالبية البلدان حول وارداتها وصادراتها السنوية، وتستخدم التقارير مثل هذه البيانات الرسمية لإجراء تحليل "للدولة الشريكة"، مما يعني مقارنة بين ما أبلغت عنه أي مجموعة من البلدين عن التجارة مع بعضها البعض، وتفحص فجوات القيمة، أو عدم التطابق بين التقارير، على سبيل المثال، إذا أبلغت مصر عن دفع 5 ملايين دولار أمريكي مقابل ساعات منبه مستوردة من الصين في عام 2016، لكن الصين أبلغت عن تصدير ساعات منبه بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي فقط إلى مصر في عام 2016، فإن هذا سيمثل "فجوة في القيمة" قدرها 2 مليون دولار أمريكي في الاتفاق الثنائي التجاري بين هذين الشريكين التجاريين لهذا المنتج بالذات في عام 2016.

إذا تم تحليل فجوة القيمة من وجهة نظر مصر، فإن هذا سيعكس حالة المبالغة في فواتير الواردات من قبل مصر، وإذا قمنا بتحليل الفجوة من وجهة نظر الصين، فإن هذا من شأنه أن يعكس حالة انخفاض فواتير الصادرات في الصين، نظراً لأنه من الصعب في كثير من الأحيان معرفة الشريك التجاري الذي قد يكون متورطاً في مقدار التضليل التجاري في أي فجوة قيمة معينة تم تحديدها، تركز هذين التقريرين في المقام الأول على حجم فجوات القيمة التي يمكن تحديدها تجريبياً في بيانات التجارة للأمم المتحدة.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثاً: اطار التحليل المقارن

قام التقرير الاول: بفحص 4860 علاقة تجارية ثنائية (135 تجارة ثنائية بين دولة نامية و36 اقتصاداً متقدماً) لكل عام على مدار فترة العشر سنوات من 2008 إلى 2017. وفي كل من العلاقات التجارية الثنائية التي تم تحليلها لكل عام، قام التقرير بتحديد أوجه عدم التطابق، أو فجوات القيمة، استنادا إلى البيانات الواردة في التقارير التجارية الرسمية المقدمة من كل دولة إلى الأمم المتحدة، ويعرض مجاميع جميع فجوات القيمة المحددة لكل بلد وكل عام خلال الفترة بالدولار الأمريكي وكنسبة مئوية من إجمالي التجارة بين كل بلد نامي ومجموعة الاقتصادات المتقدمة البالغ عددها 36 اقتصاداً، ويبين الجدول 1 مجاميع فجوات القيمة المحددة لكل سنة خلال هذه الفترة، ويشير إلى أن حجم مجاميع فجوات القيمة ارتفع من 841 مليار دولار أمريكي في عام 2008 إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي في الفترة 2011–2013، قبل أن ينخفض إلى حد ما إلى 817.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017.

مجموع قيمة الفجوات في التجارة بين 135 دولة نامية و36 اقتصاداً متقدماً، 2008–2017، بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة الفجوة	841,406	643,598	824,712	994,093	944,351	1,040,943	974,007	804,777	850,263	817,609

ومن الجدير بالملاحظة أنه في أكثر من نصف الحالات التي تم فحصها، كانت فجوات القيمة (كنسبة مئوية من إجمالي التجارة) أكبر في التجارة بين البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة مقارنة بتجارة البلدان النامية مع جميع شركائها التجاريين العالميين. ويمثل التلاعب في الفواتير التجارية مشكلة مماثلة نسبياً في التجارة بين مناطق البلدان النامية كما هو الحال في التجارة بين البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أما التقرير الثاني: فقد ناقش التأثير المدمر للتدفقات المالية غير المشروعة على التقدم الاقتصادي وجهود التخفيف من حدة الفقر كجزءً من عقيدة التنمية في عام 2015، وتم اعتماد خطة عمل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الزام الدول الموقع في (وثقة اديس بابا) "بمضاعفة الجهود للحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف"[(1)].

علاوة على ذلك، اشار التقرير الى عمل مجموعة العمل بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ودعا في خطة عمله المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية المناسبة إلى نشر تقديرات للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وحجم وتكوين التدفقات المالية غير المشروعة.

وخلص التقرير إلى أنه خلال فترة السنوات العشر هذه، خسر العالم النامي ككل 7.8 تريليون دولار أمريكي، وبالقيمة الحقيقية، زادت هذه التدفقات بنسبة 6.5 في المائة سنوياً، وبعد التباطؤ خلال الأزمة المالية العالمية، تزايدت التدفقات غير المشروعة إلى الخارج، إذ تجاوزت تريليون دولار أمريكي منذ عام 2011 ووصلت إلى ذروة جديدة قدرها 1.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2013.

فالتقرير الاول كان نتاج مؤتمر الامم المتحدة للتمويلات غير المشروعة، أما الثاني فقد انتج مؤتمرين دولياً (مؤتمر اديس ابابا، ومناقشات الامم المتحدة للتمويلات غير المشروعة).

وإن التقريرين تم تحليل مدد زمنية مختلفة تمثلت في التقرير الأول المدة (2008– 2017)، أما التقرير الثاني فقط حلل المدة الزمنية السابقة (2004–2013).

وفي اطار ايجابيات وسلبيات التقارير:

1. التقرير الاول حلل نتائج من 148 دولة نامية و36 اقتصاداً متقدماً، أما التقرير الثاني فقط ركز تحليله على الدول النامية فقط.
2. التقرير الثاني افرض تعهدات على الدول المشاركة في المؤتمرات الدولية من شأنها وضع قيود على التدفقات غير المشروعة، أما التقرير الأول فلم يضع أي تعهدات.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. التقرير الاول عالج المشاكل التي حصلت في التقرير الثاني، والمتعلقة في مصادر المعلومات (شفافية الحصول على البيانات) واعتمد مصادر متعددة غير حكومية لبعض الدول التي لا توفر بيانات دقيقة.

رابعاً: نتائج التحليل

1. تشير هذه التقارير إلى أن التلاعب في الفواتير التجارية لا يزال يمثل مشكلة عالمية كبرى، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تكافح من أجل زيادة عائدات الضرائب المحلية لتمويل أهداف التنمية الوطنية.
2. تتحمل حكومات الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء مسؤولية الحد من التلاعب في الفواتير التجارية.
3. يعد التضليل التجاري وسيلة راسخة لإخفاء التدفقات المالية غير المشروعة داخل نظام التجارة التجارية الدولي.
4. إن هذه التقارير تساعد في تحديد البلدان النامية الأكثر عرضة لخطر التلاعب في الفواتير التجارية، وبالتالي خسائر الإيرادات الحكومية.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/